

المصدر : الأهرام

التاريخ : ٩ يوليو ٢٠٠١

فما مصير هذه الدعوى؟ وهل يمكن أن تدين المحكمة البلجيكية شارون؟ خبراء القانون الدولي يوضحون أنه إذا اقتنعت المحكمة بملف الادعاء، فستصدر أمراً باعتقال شارون إذا حضر إلى أوروبا في أي زيارة خاصة. أما إذا حضر حاملاً جواز سفر دبلوماسياً، فإن اعتقاله قد يصبح صعباً رغم أن القانون لا يعترف بالحصانة الدبلوماسية في حالة ارتكاب جرائم ضد الإنسانية.

ولهذا السبب، أسقط شارون بلجيكا من جولته الأخيرة في أوروبا التي شملت فرنسا وألمانيا، وانتقل وزير خارجية بلجيكا إلى برلين للقاء شارون بدلاً من استقباله في عاصمة الرئاسة الأوروبية الحالية ببروكسل، تجنباً للاجراج الذي يمكن أن تقع فيه الدبلوماسية البلجيكية، ويمكن أن يتسبب فيه القضاء البلجيكي المستقل عن سلطة الحكومة إذا ما قرر قاضي التحقيق - وهو حق يملكه - دعوة شارون رسمياً إلى مكتبه لاستجوابه والاستماع إلى رده في الدعوى المقامة حالياً ضده، وأنه إذا ما رفض شارون رغبة العدالة، فإن القاضي يملك صلاحية إيقافه، وعدم السماح له بمغادرة بلجيكا!

عبد المعطي أحمد

## أحوال عربية

### الضربة الثانية

قبل أن يفيق شارون من الضربة الأولى التي تلقاها بسبب إذاعة برنامج «المتهم» الذي قدمه تليفزيون هيئة الإذاعة البريطانية، تلقى ضربة ثانية عندما قرر الادعاء العام في بلجيكا قبول الدعوى التي رفعها عدد من الفلسطينيين والبنانيين والبلجيكين ضد شارون باعتباره من مجرمي الحرب. ومن بين هؤلاء المواطنة الفلسطينية «سعاد سرور» إحدى الناجيات من مجازر مخيم صبرا وشاتيلا في لبنان عام ١٩٨٢ والتي راح ضحيتها أكثر من ألف فلسطيني من الرجال والنساء والأطفال.

واستندت الدعوى إلى قانون بلجيكي صدر عام ١٩٩٣، يعطي المحاكم البلجيكية الحق في نظر جرائم الحرب حتى ولو كانت قد وقعت خارج بلجيكا، وكان المتهمون فيها من غير البلجيكين، وذلك تطبيقاً لأحكام القانون الدولي الإنساني وأحكام اتفاقيات جنيف الخاصة بجرائم الحرب الصادرة في ١٢ أغسطس عام ١٩٤٩.